

مجلس الأمن

Distr.: General
30 November 2020
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة 51 من قرار مجلس الأمن 2502 (2019)، ويغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 19 أيلول/سبتمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهو يصف التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التقرير المؤرخ 21 أيلول/سبتمبر 2020 (S/2020/919). ويقدم لمحة عامة عن التطورات السياسية، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تعزيز مؤسسات الدولة والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن. ويعرض أيضا التقدم المحرز على صعيد تعديل أولويات البعثة ووضعها ووجودها، وعلى صعيد أخذها بالنهج الشامل إزاء حماية المدنيين. وفضلا عن ذلك، يقدم التقرير معلومات تتعلق بإعداد استراتيجية الانتقال المشتركة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أداء البعثة وفقا لالتزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - اتسمت الديناميات السياسية بالتوترات المستمرة داخل الائتلاف الحاكم لتكتل مسار التغيير - الجبهة المشتركة من أجل الكونغو فيما يتعلق بالترشيحات لمواقع رئيسية في الجيش والقضاء، ولا سيما أداء ثلاثة قضاة اليمين في المحكمة الدستورية، كان قد عينهم الرئيس، فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي، في 17 تموز/يوليه.

3 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، التقت رئيسة الجمعية الوطنية، جانين مابوندا، ورئيس مجلس الشيوخ، ألكسيس ثامبوي موامبا، بالرئيس تشيسيكيدي للإعراب عن تحفظاتهما على دستورية وقانونية تعيين القضاة الجدد الثلاثة. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، استقبل الرئيس تشيسيكيدي أيضا وفدا من المجلس الأعلى للقضاء، أعلن قانونية المراسيم الرئاسية التي عُيّن بموجبها القضاة الثلاثة ودستوريتها. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، أدى القضاة الثلاثة اليمين الدستورية خلال احتفال في البرلمان حضره الرئيس





تشيسيكيدي و 60 برلمانيا من تكتل مسار التغيير، ولكن لم يحضرها البرلمانيون وأعضاء الحكومة المنتسبون إلى الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ورئيسة الجمعية الوطنية.

4 - وفي خطاب للأمة ألقاه الرئيس تشيسيكيدي، في 23 تشرين الأول/أكتوبر، أعرب عن قلقه إزاء استمرار الخلافات داخل الائتلاف الحاكم. وأعلن أيضا عن نيته إجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة في الساحة السياسية والمجتمع المدني. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ في إجراء مشاورات وعقد اجتماعات منفصلة مع منظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين والتقليديين، وأحزاب المعارضة، وحكام المقاطعات، ومرشحي الرئاسة السابقين، ورؤساء الوزراء السابقين، والقادة السياسيين.

5 - وفي 15 أيلول/سبتمبر، افتتحت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ دورتهما العادية. ودرست الغرفتان ثلاثة مشاريع قوانين مالية، بما في ذلك الميزانية المنقحة لعام 2020، التي خُفِّضت من 11,2 بليون دولار إلى 5,7 بلايين دولار. ومن المتوقع أيضا أن تنظر الجمعية الوطنية في مشاريع القوانين المتراكمة من دوراتها السابقة، بما في ذلك ثلاثة مشاريع قوانين لإصلاح القضاء ومشروع قانون بشأن الإصلاح الانتخابي وتقرير انتخابات عام 2018 الذي أعدته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والترشيحات لعضوية اللجنة.

6 - وظل قادة المجتمع المدني يشاركون بنشاط في عدة مسائل سياسية وانتخابية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر، نشر المؤتمر الأسقفي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب الاجتماع العادي السابع والخمسين لجمعيته العامة، بيانا أدان فيه ما وصفه بالمناورات السياسية التي يقوم بها أعضاء الائتلاف الحاكم بهدف السيطرة على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قبل انتخابات عام 2023. كما ندد المؤتمر الأسقفي بعدم وجود توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية، والتدخل في عمل المحكمة الدستورية والنزعة القبلية والنزاعات المجتمعية التي فاقمتها الجهات السياسية الفاعلة.

7 - وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، ترأس الرئيس تشيسيكيدي مؤتمر قمة افتراضيا بمشاركة رؤساء أنغولا وأوغندا ورواندا. وأعرب رؤساء الدول الأربعة عن استعدادهم للقضاء على التهديد الذي تشكله "القوى الهدّامة" في منطقة البحيرات الكبرى، وتعزيز القدرات الوطنية على تقليص مصادر تمويل الجماعات المسلحة، ووضع خطة للتصدي عبر الحدود لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واستكشاف المزيد من الفرص الاقتصادية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت وزيرة الدولة للخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ماري تومبا نزيزا، في بوجومبورا، بوزير الخارجية والتعاون الإنمائي في بوروندي، ألبرت شينغيرو، لمناقشة التعاون الثنائي في مجال السلام والأمن.

8 - ولا تزال الحالة الاقتصادية في البلد هشة. ومع ذلك، فقد نقح المصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان يتوقع حدوث انكماش في الاقتصاد الوطني نسبته 2,4 في المائة في عام 2020، نتيجة للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19، ذلك التوقع إلى انكماش نسبته 1,7 في المائة.

9 - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة العامة، فقد نُصِّبت في 3 تشرين الأول/أكتوبر سيسيل نتومبا موانزا رئيسة لمحكمة الدرجة العليا في مبانزا - نغونغو بمقاطعة كونغو الوسطى، وأعقب ذلك أداء ألفونسين كالومي ياسينغو اليمين، في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وهي أول امرأة تُعيّن في المحكمة الدستورية.

ثالثا – الحالة الأمنية

ألف – مقاطعة كيفو الشمالية

10 – في منطقة الشمال الصغرى، بكيفو الشمالية، تدهورت الحالة الأمنية في محيط بينغا، حيث تصاعد القتال بين فصائل متناحرة من جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وأسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل 17 مدنيا، من بينهم امرأة واحدة، واغتصاب 3 نساء وتشريد 149 5 أسرة. وزاد من تفاقم الحالة تزايد نشاط ميليشيات نياتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي حاولت السيطرة على المناطق التي أخلتها جماعة فصيل التجديد، نتيجة للانقسام داخل الجماعة. وإجمالا، فقد سجلت البعثة ما لا يقل عن 113 حادثة، مما أسفر عن مقتل 85 مدنيا، من بينهم ما لا يقل عن 10 نساء و 6 أطفال، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12 في المائة في عدد المدنيين الذين قتلوا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

11 – وفي منطقة الشمال الكبرى، في إقليم بيني، استمرت الهجمات التي تشنها قوات يشتبه في انتمائها لتحالف القوى الديمقراطية ضد المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شنت العناصر التي يشتبه في انتمائها للتحالف، والتي يُزعم أنها تعمل بالتعاون مع جماعات ماي ماي المحلية، 30 هجوما على المدنيين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 174 مدنيا (127 رجلا و 42 امرأة و 5 فتيان)، وإصابة 11 شخصا (10 رجال وامرأة واحدة)، واختطاف 59 شخصا (47 رجلا و 9 نساء و 3 فتيان)، فضلا عن تدمير 40 منزلا. ويمثل ذلك 35 في المائة من جميع الحوادث و 85 في المائة من جميع عمليات قتل المدنيين التي وقعت في منطقة الشمال الكبرى. ورغم انخفاض عدد الحوادث التي وقعت ضد المدنيين بنسبة 27 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد ارتفع معدل الوفيات الناجمة عن تلك الهجمات بنسبة 34 في المائة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، نُشر فريق من المحققين العسكريين بقيادة المدعي العام في محكمة العمليات العسكرية في مواليكا بدعم من البعثة، وأكد أن 30 مدنيا قد قتلوا، على ما يبدو بعد اختطافهم على أيدي مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة في ليسا وكيسيمبا وكانزا في 31 تشرين الأول/أكتوبر.

12 – وقد بلغت الهجمات التي شنها تحالف القوى الديمقراطية واشتباكاته مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مستوى من الشدة لم يُشهد له مثيل منذ تموز/يوليه 2020، مما يشير إلى تدهور الحالة الأمنية. وفي أعقاب هجوم على القوات المسلحة شنته عناصر يشتبه في انتمائها للتحالف في 5 تشرين الأول/أكتوبر، تصدى لواء التدخل التابع للبعثة للمهاجمين وردعهم. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، وفي هجوم منفصل شنته عناصر يشتبه في انتمائها للتحالف على سجن بيني فر 335 1 سجينا. وردا على ذلك، نشرت البعثة قوة للرد السريع وأطلقت منظومة جوية بدون طيار للتحليق فوق المنطقة ومساعدة السلطات المحلية على تحديد مكان السجناء الفارين. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، حُدّدت مواقع 404 سجناء وأعيدوا إلى السجن.

13 – وتمشيا مع الاتجاه الذي لوحظ في الفترة المشمولة بالتقرير الماضي، لوحظت زيادة مستمرة في تحركات العناصر المشتبه في انتمائها لتحالف القوى الديمقراطية في إقليم إيرومو الجنوبي على طول الحدود مع كيفو الشمالية، وكذلك محوري مباو – كامانغو وبيني – كاسندي اللذين يؤديان إلى أوغندا. وفضلا عن ذلك، تفاقم انعدام الأمن في جنوب شرق مدينة بيني، وتفيد تقارير بصلة ذلك بموسم حصاد الكاكاو وغيره

من المنتجات الزراعية، حيث تتنافس جماعات من تحالف القوى الديمقراطية وجماعات ماي ماي في السيطرة على هذا النشاط الموسمي المربح.

14 - وأدت الإصابات المستمرة في صفوف المدنيين إلى زيادة في المظاهرات العامة والمشاعر المناوئة للبعثة. ونُظِّمت سبع مظاهرات سلمية في بلدة بيني وفي مباو وأُويشا، بقيادة جماعات مختلفة، من بينها جماعة النضال من أجل التغيير، فضلا عن منظمات المجتمع المدني. وزادت البعثة من حوارها وتواصلها مع المجتمع المحلي سعيا لمواجهة المعلومات المضللة والحد من المشاعر المعادية للبعثة.

باء - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانييما

15 - تدهورت الحالة الأمنية في منطقة الهضاب العليا بمينيمبوي، في خضم صراع عرقي مستمر. وخفضت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية معدل عملياتها، بسبب إعادة نشر الوحدات خارج مقاطعة كيفو الجنوبية والتحديات اللوجستية. وقد تأثرت سبعة من الأقاليم الثمانية في مقاطعة كيفو الجنوبية بالمضايقات والنهب وهدم المساكن وسرقة الماشية والهجمات التي تشنها جماعات مسلحة على المدنيين. وكانت الهضاب العليا في أقاليم فيزي وموينغا وأوفيرا، التي تضم مناطق بيجومبو وميكنغي ومينمبوي، أقل المناطق أمنا في مقاطعة كيفو الجنوبية، حيث سجل 131 هجوما ضد المدنيين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 38 مدنيا (من بينهم 15 امرأة وطفل واحد) وإصابة 22 شخصا. وقد تفاقمت الحالة بعد تنصيب عضو من جماعة بانيامولينغي رسمياً عمدة لمينمبوي، مما أشعل فتيل مظاهرات قادها أفراد من مجتمعات بابيمبي وبافوليرو وبانيندو المحلية. وفي بيجومبو، ظل المشردون داخلياً هدفاً لهجمات ذات دوافع انتهازية شنتها ميليشيات مسلحة. وأسفرت خمس هجمات مباشرة ضد المشردين داخلياً عن مقتل أو جرح 8 مدنيين، معظمهم من النساء، إضافة إلى 18 حالة اغتصاب وعنف جنسي. وفي إقليم فيزي، اختُطف 4 من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

16 - واستمر العنف أيضا في سهل روزيزي في إقليم أوفيرا، وكذلك في جميع أنحاء أراضي كاليهي ووالونغو وكاباري وشابوندا. ويعزى ذلك جزئيا إلى محدودية انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعودة عدد من قادة جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي إلى مقاطعة كيفو الجنوبية بعد محاولة فاشلة لتسريحهم. وفي إقليم كاليهي، أدى عدم نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو كاف إلى استمرار نشاط الجماعات المسلحة وزيادة التجنيد في جماعتي كالونغي وزيرالو. وفي الوقت نفسه، شهدت شابوندا تصاعداً في أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، التي ارتكبتها جماعة رايا موتومبوكيحيث تم التعرف على 115 من الناجين. وفي سهل روزيزي، نشطت جماعة ماي ماي كيجانغالا وعصابات محلية في سرقة الماشية وفرض ضرائب غير قانونية ومهاجمة القرى مباشرة؛ في حين اختطف، في موتورولي، أربعة مدنيين من مجتمع بانياموليغي المحلي على أيدي عناصر مسلحة من بوروندي في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

جيم - مقاطعة إيتوري

17 - تحسنت الحالة الأمنية في إيتوري تحسنا طفيفا، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، وذلك أساسا نتيجة لانخفاض الهجمات التي يشنها التجمع من أجل تنمية الكونغو وميليشيات مسلحة أخرى، معظمها من مجتمع واليندو المحلي، في إقليم دجوغو. وعلى الرغم من المفاوضات الجارية بقيادة وفد من قادة الجماعات المسلحة السابقين أرسله الرئيس تشيسيكيدي، لم تتوصل الفصائل والجماعات المختلفة بعد

إلى توافق في الآراء ووقف الأعمال العدائية. ويواصـــل التجمع من أجل تنمية الكونغو والفصـــائل الأخرى استهداف المدنيين، بأساليب تشمل المضايقة والابتزاز. وفي الفترة من 3 إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن وقوع أكثر من 15 حادثاً شاركت فيها عناصر من التجمع من أجل تنمية الكونغو، مما أسفر عن مقتل 11 مدنياً على الأقل، من بينهم 3 نساء وطفلان.

18 - وفي إقليم إيرومو، تواصل الجبهة الوطنية والتكاملية في الكونغو تهديد المدنيين وشن هجمات على القوات المســلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى ضــوء خلفية عملية الســلام التي تفاوضــت عليها الحكومة مع قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، انخفضت انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد تصاعدت في 30 أيلول/سبتمبر مشاعر الإحباط التي أحاطت بتأخر عملية السلام عندما هاجمت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مواقع نزع السلاح والتسريح المقترحة في كاراتسي وكازانا، ونهبت ودمرت المعدات والإمدادات في المخيمات. وإضــافة إلى ذلك، استمر نشاط جماعات ماي ماي وتحالف القوى الديمقراطية في إقليمي إيرومو ومامباســا على طول المناطق الحدودية في إيتوري وكيفو الشمالية. كما أن الوجود المتزايد لهذه الجماعات المسلحة قد أجّج التوترات الكامنة بين المجتمعات المحلية لناندي ونيالي والهوتو، التي يتهم كل منها الآخر بدعم انتقال تلك الجماعات المسلحة إلى المنطقة.

دال - مقاطعة تنجانيقا

19 - اســتمر تحســن الحالة الأمنية العامة في تنجانيقا. ومع ذلك، ففي الفترة من 19 أيلول/ســبتمبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، قُتل 16 مدنيا، وجُرح 27 آخرون، واغتصبت 4 نساء وفتاة واحدة في إقليمي كاليمي ونيونزو. وقد نُسبت معظم تلك الحوادث إلى ميليشيا توا. وإجمالا، فقد حدث انخفاض بنسبة 20 في المائة في عدد الحوادث وانخفاض بنســبة 65 في المائة في عدد المدنيين الذين قتلوا مقارنة بالفترة المشــمولة بالتقرير الســابق. وبالإبلاغ عن 19 كمينا على الأقل ونســبها إلى جماعة ماي ماي أبا نا بالي وجماعة ماي - ماي كابيكي على طول محور كاليمي - بنديرا، كانت منطقة بنديرا في إقليم كاليمي هي المنطقة الأكثر تضــررا من عنف الجماعات المسلحة. وأدى استسلام أحد زعماء ماي - ماي أبا نا بالي، كاسونغو أموري، في 5 تشرين الأول/أكتوبر، إلى انخفاض مستويات العنف في الجزء الشمالي الشرقي من إقليم نيونزو.

هاء - مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى

20 - عموما، ظلت الحالة الأمنية في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى هادئة نسبيا، رغم ورود تقارير عن نشوب نزاعات صغيرة النطاق ومحلية الطابع بين المجتمعات المحلية بشأن مسائل السلطة العرفية والحدود. وحاولت عناصر سابقة من جماعة كاموينا نسابو إعادة تنظيم صفوفها دون جدوى، وذلك خصوصا في إقليمي ديبايا وديمبلينغي في كاساي الوسطى، وذلك عقب اعتقال أحد قادة كاموينا نسابو في أيار/مايو وبسبب عدم وجود دعم لها داخل المجتمعات المحلية.

رابعا - حالة حقوق الإنسان

21 - في الفترة بين تموز/يوليه وتشـــرين الأول/أكتوبر، جرى توثيق 747 2 انتهاكاً وتجاوزا لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفا مقارنة بالأشهر الأربعة السابقة (من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه). وكان موظفو الدولة، ولا ســـيما جنود القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية،

مسؤولين عن 48 في المائة من تلك الانتهاكات، في حين أن 52 في المائة منها ارتكبتها جماعات مسلحة، وكان مقاتلو نياتورا وتحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا هم الجناة الرئيسيون. وكان نحو 12 في المائة من الانتهاكات مرتبطا بالقيود المفروضة على الفضاء الديمقراطي، مما يمثل انخفاضا عن الأشهر الأربعة السابقة.

22 - ووقع زهاء نصف الانتهاكات الموثقة في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر في كيفو الشمالية، حيث قُتل فيها ما لا يقل عن 407 مدنيين (308 رجال و 72 امرأة و 27 طفلا) وجُرح 237 (188 رجلا و 37 امرأة و 12 طفلا) خلال هجمات ضد المدنيين واشتباكات بين الجماعات المسلحة. وفي كيفو الجنوبية، أسفر النزاع الطائفي في الهضاب العليا عن مقتل ما لا يقل عن 35 مدنيا (26 رجلا و 8 نساء وطفل واحد) وتدمير واسع النطاق للقرى وسبل كسب الرزق. وقتلت جماعات مسلحة في إيتوري ما لا يقل عن 308 مدنيين.

23 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، وُثّق في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر 27 انتهاكاً لحقوق الإنسان فيما يتعلق بإنفاذ تدابير الوقاية، ارتكب 18 منها أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية. وشملت تلك الانتهاكات مقتل رجلين خارج نطاق القانون، وإساءة معاملة 42 شخصا (34 رجلا و 5 نساء و 3 أطفال)، والاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني لـ 16 شخصا (13 رجلا و 3 نساء). ونُظِّمت أنشطة تدريبية وأنشطة للتوعية في مجال حقوق الإنسان استجابةً لـ كوفيد-19، ولا سيما لموظفي إنفاذ القانون والمجتمع المدني وأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينشاسا وكيفو الجنوبية وتنجانيقا.

24 - وبين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان 76 حالة وفاة أثناء الاحتجاز (74 رجلاً وامرأة واحدة وطفل واحد)، نجمت أساساً عن ظروف الاحتجاز، ولا سيما نقص الغذاء والحصول على الرعاية الصحية المناسبة. وإضافة إلى الهروب الجماعي من السجن في بيني، فإن انعدام الأمن في السجون يتجلى في التمرد الذي وقع في سجن لوبومباشي في الفترة من 25 إلى 28 أيلول/سبتمبر، حيث فر 4 سجناء على الأقل، وقتل ثلاثة منهم رميا بالرصاص، وجرحت قوات الأمن والدفاع 18 شخصا. كما حوصرت نحو 50 امرأة محتجزة في فناء وتعرضت 21 منهن على الأقل للاغتصاب الجماعي. وتحاور مكتب حقوق الإنسان مع السلطات القضائية والإدارية الوطنية لمعالجة الوضع في السجن، ولا سيما وضع المحتجزات. وفتحت سلطات العدالة المدنية تحقيقا في الاغتصاب الجماعي للمحتجزات، وفتح القضاء العسكري تحقيقا آخر في عمليات فرار قوات الدفاع والأمن وتمردها واستخدامها للقوة. وتتلقى المحتجزات دعما طبيا ونفسيا من منظمة غير حكومية محلية، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

25 - وعقب الحوار التفاعلي المعزز بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أُجري في 2 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قرارا بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وجدد المجلس، بموجب قراره، ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في مقاطعة كاساي وفريق المساعدة التقنية الذي طلب إليه، كما في القرار السابق، تقديم المساعدة، بما في ذلك الخبرة في مجال علم الأدلة الجنائية، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم السلطات القضائية في تحقيقاتها في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ارتكبت في جميع أنحاء البلد.

خامسا - الحالة الإنسانية

26 - في 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير الصحة انتهاء الموجة الحادية عشرة من تفشي مرض فيروس الإيبولا في مقاطعة إكواتور. ومنذ 1 حزيران/يونيه 2020، سُجلت 130 حالة (119 حالة مؤكدة و 11 حالة محتملة)، منها 55 حالة وفاة و 75 حالة تعافٍ (72 رجلاً و 58 امرأة). وحتى 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، كان قد طُعِّم 433 41 شخصا ضد مرض فيروس الإيبولا في جميع أنحاء المقاطعة. ودعا نائب الممثلة الخاصة (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) والشركاء إلى مواصلة الجهود لرصد المتعافين من الإيبولا وتعزيز نظام المراقبة المجتمعي. ولهذا الغرض، تقوم وزارة الصحة بوضع خطة مدتها 90 يوماً، لفترة ما بعد الإيبولا بدعم من الشركاء.

27 - وظهرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مزاعم بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ارتكبها أفراد معنيون بالتصدي للإيبولا خلال الموجة العاشرة لتفشي المرض في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق تحديدا، لم يُبلغ حتى الآن عن أي ادعاء ضد أفراد البعثة. وقد وضع الفريق القطري للعمل الإنساني في تموز/يوليه 2020 خطة عمل لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وعمل نائب الممثلة الخاصة (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) بشكل وثيق مع الحكومة والجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الضحايا لمعالجة الحالة. وبدعم من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي أوفدت فريقا من الخبراء إلى الميدان، تقوم الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بالتحقيق في الادعاءات واستعراض التدابير الوقائية القائمة وتحديد الثغرات في الوقاية والاستجابة. وفي موازاة ذلك، عينت منظمة الصحة العالمية لجنة مستقلة للتحقيق في الادعاءات وتحديد المسائل المنهجية ومراجعة تدابير الوقاية القائمة.

28 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت جمهورية الكونغو الديمقراطية 838 11 حالة كوفيد-19 في 22 مقاطعة من المقاطعات الـ 26، منها 322 حالة وفاة و 081 11 حالة تعافٍ. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء مرسوماً أنشأ بموجبه إطاراً مؤسسياً لتنفيذ البرنامج المتعدد القطاعات للتخفيف من حدة الطوارئ. وفي الوقت نفسه، أعاقت تدابير الوقاية لمواجهة كوفيد-19 العمليات الإنسانية وحركة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية داخل المقاطعات وعبرها. ولا تزال المطالبة بنتيجة اختبار تفاعل البوليمراز التسلسلي لمرض فيروس كورونا من أجل التنقل فيما بين المقاطعات تشكل تحدياً للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية، رغم قرار رئيس الوزراء الصادر في 1 تشرين الأول/أكتوبر بزيادة فترة صلاحية نتيجة اختبار تفاعل البوليمراز التسلسلي المطلوب من ثلاثة إلى سبعة أيام.

29 - وعلى الرغم من أعمال المساعدة الإنسانية الجارية ومبادرة الحوار المجتمعي التي تقودها الحكومة في المناطق المتضررة من النزاع، لا يزال هناك ما يقدر بنحو 5,2 ملايين من المشردين داخليا. ولا يزال العنف والشواغل المتعلقة بالحماية والنزاعات العالقة بشأن الأراضي وعدم الحصول على الخدمات الأساسية تشكل عقبات رئيسية تحول دون عودتهم الدائمة. وإضافة إلى ذلك، وبسبب النزاع والتدهور الاقتصادي وجائحة كوفيد-19 والأخطار الطبيعية، يواجه 21,8 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد.

30 - ولا يزال انعدام الأمن يعوق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ويفاقم ذلك ضعف وجود الدولة وسوء البنية الأساسية للنقل. وفضلا عن ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل أحد الموظفين الوطنيين

العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية في كيفو الشمالية وأُبلغ عن فقدان 3 من أولئك الموظفين في إيتوري وسُجلت عدة حوادث اختطاف في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

31 - بغية دعم تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية المستهدفة، ووفقا لالتزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لتعزيز الحماية التي يوفرها حفظة السلام، وضعت البعثة خططا تنفيذية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا وكاساي وكاساي الوسطى. وقد حددت تلك الخطط، التي وضعت بتنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، نتائج واضحة ومجالات تدخل ذات أولوية ومؤشرات إنجاز، مما سيمكن البعثة من تحديد أولويات استجابتها للتحديات الأمنية الرئيسية في المناطق التي لا تزال موجودة فيها. وستُستعرض الخطط كل ستة أشهر. وفي الوقت نفسه، ساهمت الجهود المتواصلة المبذولة لتحسين التنسيق بين البعثة والوكالات الإنسانية وقوات الدفاع والأمن الكونغولية على الصعيد الميداني في وضع وتحسين الاستجابات الشاملة لمواجهة التهديدات.

32 - وواصلت البعثة، في ضوء الخفض التدريجي الذي تُجريه، بذل جهودها لكفالة استدامة أدوات الحماية المحلية للمدنيين وبناء قدرات الجهات الفاعلة الأمنية المحلية، بأساليب تشمل توفير الدعم اللوجستي وتدريب قوات الدفاع والأمن الكونغولية، ودعم القضاء الكونغولي في جهود مكافحة الإفلات من العقاب واستعادة سلطة الدولة في المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعات المسلحة سابقا. كما واصلت البعثة جهودها لبناء قدرات وحدات الحماية داخل وزارات الداخلية في المقاطعات.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

33 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة 11 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل ونشرت 3 أفرقة حماية مشتركة وأوفدت 23 بعثة تقييم مشتركة في مناطق مختلفة متضررة من النزاع. وساهمت تلك الأنشطة في تعزيز أداء البعثة وأثرها، بما يتماشى مع التزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي إيتوري، وضعت البعثة خطة أمنية متكاملة للتصدي للتهديدات الأمنية المتزايدة في بونيا وحولها. وشملت الجهود الإضافية تعزيز شبكات الإنذار المجتمعي ونظم الإنذار المبكر، فضلا عن تسيير دوريات مشتركة قوية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أكثر المناطق عرضة للخطر. ونفذت البعثة أيضاً عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل في مارابو لردع أنشطة الجبهة الوطنية والتكاملية في الكونغو. وخارج مدينة بونيا، واصلت البعثة توفير الحماية للمدنيين، ولا سيما مواقع المشردين داخليا في إقليمي دجوغو وإرومو، مع استمرار تنفيذ عمليات نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل، وبضمان الوصول إلى الطريق السريع الوطني رقم 27، وهو طريق تجاري رئيسي يربط أوغندا بكيسانغاني. كما قامت البعثة بإيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى تابي وبوغا، من أجل تقييم الحالة الأمنية في أعقاب هجمات شُنّت على المدنيين واشتعال توترات عرقية بين مجتمعات محلية في المنطقة.

34 - وفي منطقة الشمال الصغرى، بكيفو الشمالية، كثفت البعثة جهودها في مجال حماية المدنيين من خلال زيادة المشاركة السياسية في التصدي لتدهور الحالة الأمنية على طول الحدود بين إقليمي ماسيسي

ووااليكالي، الذي نجم أســاســا عن الاقتتال الداخلي بين أجنحة جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصــيل التجديد. وقد نفذت عمليات نشــر وحدات قتالية جاهزة للتدخل في لوكويتي وبينغا وكاليمبي، لتعزيز وجود البعثة وتيســير أنشــطة الحماية التي تقوم بها العناصــر المدنية، بما في ذلك إشــراك المجتمعات المحلية، والتحقيقات في مجال حقوق الإنســان، فضــلا عن تعزيز آليات الحماية المحلية ونظم الإنذار المبكر. وكفلت البعثة حماية المشردين داخليا الذين تجمعوا حول مستشفى بينغا خلال الاشتباكات بين جناحين من فصيل التجديد ورافقت الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية. كما دعمت البعثة جهود الحكومة الرامية إلى توطيد الســلام واســتعادة ســلطة الدولة في بينغا، من خلال بناء القدرات والدعم اللوجســتي والاســتخباراتي لقوات الأمن الوطنية، وكذلك عن طريق تيســير جهود الوســاطة التي تبذلها السلطات.

35 – وفي منطقة الشمال الكبرى، بكيفو الشمالية، شنت جماعات مسلحة هجمات على المدنيين ردا على العمليات الهجومية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، خصوصا في شمال شرق وشمال غرب وجنوب شرق إقليم بيني، وعلى طول الطريق الوطني السريع رقم 4 وطرق مباو – كامانغو. واستجابة لذلك، عززت البعثة أنشطتها في مجال الحماية من خلال نشر خمس بعثات تقييم مشتركة من أجل إشراك الجهات الفاعلة المحلية المعنية بالحماية في تدابير التخفيف. كما نشــرت وحدات قتالية جاهزة للتدخل في كيليا، بمنطقة هالونغوبا، لردع هجمات القوى الديمقراطية المتحالفة ضــد المدنيين والرد عليها، وهي هجمات تميل إلى التصعيد خلال موسم حصاد الكاكاو. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات الاســتخبارية مع القوات المســلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وزادت من الدوريات المشــتركة مع القوات المسلحة سعيا لردع الهجمات. ونظمت البعثة أيضا دورة تدريبية لمساعدي شؤون الاتصال المجتمعي ولواء التدخل بغية تعزيز نظام الإنذار المبكر في منطقة العمليات بمنطقة الشمال الكبرى.

36 – وفي هضــاب كيفو الجنوبية، واصــلت البعثة حماية المدنيين والمشــردين داخليا في بيجومبو (182 7 مشردا داخليا) وميكنغي (750 2 مشردا داخليا)، بما في ذلك عن طريق مرافقة المشردين داخليا إلى حقولهم وأسواقهم المحلية، وتسيير دوريات مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولمنع المزيد من تصعيد التوترات بشأن استخدام الأراضــي، عقدت البعثة حلقات عمل مع قادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتشــجيع حل النزاعات بأســاليب مجتمعية. وفي الوقت نفســه، واصــلت البعثة وضــع المرحلة الثانية من خطة عملها الرامية إلى المســاهمة في حماية المدنيين على المدى الطويل، بأساليب تشمل تعزيز وجود الدولة والحماية المستدامة لقدرات المدنيين في إقليمي شابوندا ووالونغو.

37 – وفي تنجانيقا، ركزت البعثة على استخدام مساعيها الحميدة لدى سلطات المقاطعات بغية مواصلة تعزيز المكاســب التي تحققت في مجال تحقيق الاســتقرار في إقليم نيونزو. وقدمت البعثة، في إطار مبادرة توحيد الأداء، الدعم لوكالات الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية على نحو فعال إلى المشردين داخليا والعائدين في منطقتي نيونزو وبنديرا. وفضــلا عن ذلك، كثفت البعثة دورياتها على طول المحاور الرئيســية التي توجد فيها عناصــر مســلحة، مع الحفاظ على مشــاركة وثيقة مع قادة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الأمنية المحلية من أجل الحد من التوترات. وبصــفة خاصــة، فقد أفضــت تلك الجهود إلى استسلام 40 عنصرا من جماعة ماي ماي أبا نا بالي و 3 أطفال كانوا مرتبطين بجماعة مسلحة في قرية نسيلا.

38 - وفي كاساي الوسطى، دعمت البعثة السلطات الوطنية والإقليمية في إدارة التوترات والاشتباكات المتصاعدة بين مجتمعي كوبا ولولوا المحليين بسبب نزاع حدودي في إقليمي ديمبا ومويكا. وعقب إيفاد بعثة تقييم مشتركة، قدمت البعثة دعما إضافيا في مجال النقل الجوي لنشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة المتنازع عليها. ونظمت الحكومة، بدعم من البعثة، مؤتمرا للسلام في كانانغا في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/ أكتوبر، حيث توصلت المجتمعات المحلية المعنية إلى اتفاق بشأن النزاع الحدودي.

سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

39 - ظلت معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أولوية في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار وصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار. ففي إطار شراكة مع منظمات غير حكومية دولية، أطلق الصندوق ثلاثة مشاريع جديدة في كيفو الجنوبية. وتهدف المشاريع إلى تحقيق ما يلي: (أ) الحد من النزاعات على السلطة العرفية من خلال الحكم المحلي الشامل للجميع؛ (ب) الحد من النزاعات المتعلقة بالأراضي والترحال الرعوي؛ (ج) دعم المجتمعات المحلية والسلطات السياسية في التوصل إلى اتفاق بشأن نهج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية في المقاطعة.

40 - وفي كاساي وكاساي الوسطى، دعمت البعثة عدة مبادرات مجتمعية تهدف إلى تشجيع التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية وتعزيز قدرة الدولة على إدارة النزاعات. ففي الفترة من 26 إلى 28 أيلول/سبتمبر، قامت البعثة، في إقليم ديمبلينغي في كاساي الوسطى، بتيسير الحوار المجتمعي بين جماعتي باكوا كانيينغا وباكوا ندايي، الذي شارك فيه 60 من القادة المحليين والتقليديين (من بينهم 16 امرأة) بهدف تعزيز التعايش السلمي. ووقع رئيسا الجماعتين على وثيقة التزام، أيدتها فيما بعد حكومة المقاطعة.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

41 - واصلت البعثة اتباع نهج متكامل إزاء إصلاح قطاع الأمن، ووظّفت مساعيها الحميدة من أجل دعم السلطات الوطنية في سعيها إلى إحداث تحول مؤسسي على المدى الطويل. وعملت البعثة أيضا في إطار شراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمحكمة الجنائية الدولية على وضع منهج تدريبي وإجراء تدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجهود مكافحة تجنيد الأطفال والعنف الجنساني. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة اجتماعا تنسيقيا مع الشركاء الدوليين لمناقشة الخيارات المتاحة لتعزيز القدرة المؤسسية لقوات الأمن والدفاع ومعالجة أوجه القصور في الحوكمة، تمشيا مع استراتيجية الانتقال المشتركة.

42 - وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، قام كل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالموافقة على برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح نظام العدالة، وهو مبادرة مدتها أربع سنوات ترمي إلى دعم نظام العدالة والاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة. ويدعم البرنامج، الذي أُعد بالتعاون الوثيق بين جميع الشركاء، إصلاح العدالة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، بما في ذلك تعزيز أداء سلسلة العدالة الجنائية في كاساي الوسطى وتنجانيقا وكيفو الشمالية.

43 - وواصلت البعثة أيضا مساعدة السلطات الكونغولية في جهودها الرامية إلى محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي 30 أيلول/سبتمبر، أدانت محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية اثنين من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة، و 14 من أفراد ماي - ماي مازيمبي - اتحاد حماية الأبرياء، من بينهم قادة الجماعتين، بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية والمشاركة في حركة تمرد لها صلة بجرائم ارتكبت في قريتي ميريكي وفوفوتزيو في عام 2016. وقدمت البعثة الدعم التقني واللوجستي والمالي للسلطات القضائية منذ مرحلة التحقيق حتى المحاكمة في هذه القضية ذات الأولوية. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر، حكمت المحكمة العسكرية للحامية في بوكافو على اثنين من أفراد جماعة رايا موتومبوكي هاماكومبو بالسجن لمدة 20 عاماً لكل منهما على ارتكابهما جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والاغتصاب والاسترقاق الجنسي والتعذيب وأعمال لاإنسانية أخرى مرتكبة في قريتي كامبالي وكانوي في الفترة بين عامي 2016 و 2018. وقدمت البعثة أيضا الدعم التقني والمساعدة المنسقة للمحاكمة. وفي كاليمي، بدأت المحكمة العسكرية للحامية المحاكمات المتعلقة بـ 14 قضية ضد أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في تهم عنف جنسي مزعوم. وحتى 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، كان قد أُدين تسعة من أفراد القوات المسلحة وبرّئ ضابطان من الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت المحكمة العسكرية للحامية في إيتوري على تسعة أعضاء من جماعة ماي - ماي بالسجن مدى الحياة لارتكابهم جرائم حرب تتعلق بهجمات على فرق التصدي لفيروس الإيبولا في بياكاتو ولويمبا في الفترة بين 15 أيلول/سبتمبر و 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص. وبرئ 4 متهمين آخرين.

44 - وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية على زعيم سابق في جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، نتابو نتابيري شيكا، بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم حرب، بما في ذلك القتل، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، وتجنيد الأطفال في إقليم واليكالي في الفترة بين العامين 2007 و 2017. ووفرت البعثة الحماية للضحايا والشهود والدعم التقني واللوجستي والمالي للسلطات القضائية خلال التحقيقات المشتركة والمحاكمة.

45 - وردا على الهجوم الذي وقع في 20 تشرين الأول/أكتوبر على سجن بيني، دعمت البعثة الجهود الرامية إلى إعادة القبض على الفارين، بمن فيهم حوالي 100 من أعضاء تحالف القوى الديمقراطية الذين تأجلت محاكمتهم أمام محكمة العمليات العسكرية في بيني وبوتيمبو نتيجة للفرار. وعملت البعثة أيضا مع المؤسسات القضائية والأمنية للتخفيف من الخطر الذي يتعرض له الضحايا والشهود نتيجة أعمال الانتقام التي يقوم بها الفارون، وتعديل مواعيد المحاكمات، وتحديد هوية السجناء الذين فروا، وتعزيز التدابير الأمنية في السجون.

46 - وفي أيلول/سبتمبر، قامت البعثة، في إطار الإصلاحات الجارية المتعلقة بالسجون، بتيسير تنظيم معتكف مع سلطات السجون الوطنية بشأن مشاريع قوانين تتعلق بالسجون، وساعدت اللجنة الوطنية لإصلاح السجون على القيام ببعثات ميدانية لتقييم البنية التحتية للسجون. ومن خلال المساعي الحميدة التي قامت بها البعثة، في تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت الحكومة عن الأموال التي مكنت من تعزيز الإمدادات الغذائية للسجون. ومنذ بداية عام 2020، أدى دعم البعثة لسلطات السجون في تنفيذ تدابير تخفيف

الاكتظاظ إلى إطلاق سراح 037 1 سجينا مؤهلا من مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلد، التي تضم في المتوسط أكثر من ثلاثة أضعاف طاقتها الاستيعابية.

47 - ودعمت البعثة وضع خطة عمل وطنية لإدارة شؤون السجينات والأطفال المخالفين للقانون، كما دعمت بناء منطقة أسرية في سجن ندولو العسكري في كينشاسا، ومنحت سجني بونيا وغوما مركبات للأمم المتحدة معدلة ومشطوب عليها من قوائم المنظمة لاستخدامها كسيارات إسعاف. ولتيسير إعادة إدماج الأطفال المخالفين للقانون، ساعدت البعثة في استحداث برامج للتدريب على استخدام الحاسوب في كينشاسا وغوما. ونظمت البعثة أيضا عمليات محاكاة بشأن الاستعداد للحوادث الأمنية في جميع السجون الـ 12 ذات الأولوية، وأنشأت قاعدة بيانات للسجناء الشديدي الخطورة في 3 سجون ذات أولوية، ووفرت الزي الرسمي لموظفي السجون.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

48 - عموما، سرَّحت البعثة 83 من المقاتلين الكونغوليين السابقين، وجرى فصل 17 طفلا عن الجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الشركاء في مجال حماية الطفل من أجل تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي لهم وجمع شملهم بأسرهم. وعقب رفع القيود على السفر التي فرضت بسبب كوفيد-19، أعيد 25 من المقاتلين السابقين (23 رجلا وامرأتان) و 35 من المعالين (12 رجلا و 23 امرأة) إلى وطنيهم رواندا (58) وأوغندا (اثنان).

49 - وعلى مستوى المقاطعة، في إيتوري، ظلت المفاوضات بين قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والحكومة معلقة. ورفضت الحكومة طلب قوات المقاومة الوطنية في إيتوري إعادة إدماج أفرادها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الاعتراف برتبهم ومنحهم عفوا عاما، على نحو ما أكده وزير الدفاع الوطني خلال زيارته للمقاطعة في أيلول/سبتمبر، حيث حث الجماعة المسلحة على نزع سلاحها. وفي 30 أيلول/سبتمبر، هاجمت عناصر من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري مواقع نزع السلاح. وفي إطار الجهود الرامية إلى تيسير استئناف المفاوضات، دعمت البعثة حلقة عمل نظمتها اللجنة التوجيهية المعنية باتفاق السلام والتابعة لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بهدف الاتفاق على سبل المضي قدما. وفي الوقت نفسه، وافقت الحكومة على المضي في دفع الأجور غير المسدّدة، مما مكّن قيادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري من استئناف المفاوضات. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت عملية نزع السلاح. وبعد تحديد الهوية والتحقق والتوجيه، دخل 31 عنصرا من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في معسكر التسريح، من بينهم 29 مقاتلا تم تسريحهم وإعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية، وطفل واحد مرتبط بالجماعة تم فصله عنها وتسليمه إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الطفل، ومقاتل واحد اختار أن يقدم طلبا للانضمام إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولا يزال في معسكر التسريح. وسلم المقاتلون أيضا عشرة أسلحة. بيد أن العملية توقفت مرة أخرى لأن قيادة قوات المقاومة الوطنية في إيتوري طلبت دفع الأجور المتفق عليها قبل القيام بمزيد من نزع السلاح. ويبلغ العدد الإجمالي للمقاتلين الذين يتوقع أن ينزعوا سلاحهم 138 1 مقاتلا.

50 - وفي الفترة من 5 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر، أكد الرئيس تشيسيكيدي، خلال زيارته إلى غوما، كيفو الشمالية، من جديد موقفه المؤيد لنهج مجتمعي إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتزامه بكسر حلقة العفو والإدماج في القوات المسلحة. وطلب وضع ميزانية كبيرة للسنة المالية 2021 لتلبية

الاحتياجات المجتمعية في المقاطعات الشرقية. وواصلت البعثة دعمها لوضع إطار وطني شامل جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس مجتمعي. وتجري المشاورات داخل الحكومة، ومن المتوقع أن تسفر عن اعتماد الإطار الوطني المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

51 - واصلت البعثة الدفع قدما بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال التفاعلات المحددة الهدف مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية، إلى جانب قيامها بالدعوة إلى توسيع نطاق مشاركة المرأة السياسية. وفي إطار الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وتمشيا مع التزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، دعمت البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، سلسلة من المبادرات لتعزيز إحراز المزيد من التقدم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وحشد الدعم لخطة العمل الوطنية الثانية بشأن القرار 1325 (2000). ودعمت البعثة أيضا القيادات المجتمعية النسائية في أقاليم أوفيرا وفيزي وموينجا من خلال التدريب على إدارة النزاع وإشراك المرأة في عمليات السلام المحلية. وفي مقاطعة إيتوري، أجرت البعثة تحديدا للمناطق التي تشكل بؤرا ساخنة تتعرض فيها النساء والفتيات أكثر من غيرها لخطر العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وتم إطلاع لجان الحماية المحلية على نتائج العملية. وعملت البعثة أيضا مع 200 من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية في كيفو الشمالية (140 رجلا و 60 امرأة) على إدماج تحليل جنساني في أدوارهم الأمنية التنفيذية وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالأمن والحماية.

تاسعا - حماية الطفل والعنف الجنسي في حالات النزاع

52 - تحققت البعثة من 245 انتهاكا جسيما ارتكبت ضد أطفال (88 فتاة و 157 فتى)، مما يمثل زيادة بنسبة 1 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتفيد التقارير بأن 9 أطفال (4 فتيات و 5 فتيان) قد قُتلوا أو شُوهوا، بمن فيهم طفلان قتلتهما القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء القتال ضد الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية. وتعرضت 30 فتاة للاغتصاب أو لأشكال أخرى من العنف الجنسي، بما فيها 11 حالة اغتصاب عُزيت إلى موظفين حكوميين. وفي غضون ذلك، فر 184 طفلا (38 فتاة و 146 فتى) كانوا في السابق مرتبطين بالجماعات المسلحة أو تم فصلهم عنها، وكان 81 طفلا منهم، من بينهم 43 طفلا كانوا مرتبطين بجماعة ماي ماي أبا نا بالي في تنجانيقا و 25 طفلا مرتبطين بجماعة ماي ماي متيتزي في الهضاب العليا لكيفو الجنوبية، قد أطلق سراحهم طوعا قادة التزموا بحماية الأطفال. وعلاوة على ذلك، وقع اثنان من قادة الجماعات المسلحة (أبا نا بالي - ماندجوسا وأبا نا بالي - كاموتو) في تنجانيقا على إعلان انفرادي وخريطة طريق لإنهاء تجنيد الأطفال. وحتى الآن، قطعت 35 جماعة مسلحة التزامات من هذا القبيل لإنهاء تجنيد الأطفال ومنعه منذ تموز/يوليه 2018. وأطلق قادة الجماعات المسلحة طوعا سراح ما مجموعه 121 2 طفلا، من بينهم 304 فتيات.

53 - وفي الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة وقوع 248 ضحية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، من بينهم 152 امرأة و 94 فتاة ورجلين. ومثل ذلك انخفاضا بنسبة 33 في المائة تقريبا مقارنة بفترة الأشهر الأربعة السابقة، ويمكن أن يعزى جزئيا إلى زيادة الصعوبات في توثيق تلك الحالات في

العديد من المقاطعات المتأثرة بالنزاع، ولا سيما كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، فضلا عن كاساي وكاساي الوسطى ومانييما وتنجانيقا. وفي بعض مناطق كيفو الشمالية، على سبيل المثال، مُنع الناجون، بما في ذلك من قبل الجناة، من الحصول على الرعاية الطبية، مما أعاق بدوره عملية الإبلاغ عن الحالات. ومن المقرر القيام ببعثات رصد وتحقيقات إضافية في المناطق المتأثرة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع من أجل ضمان التوثيق الكافي وتقديم الدعم الذي يركز على الناجين. وربما تكون الجهود الجارية لتسريح أفراد الجماعات المسلحة، كما هو الحال في إيتوري حيث أبلغ عن حالات أقل من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، قد أسهمت أيضا في انخفاض عدد الحالات التي وُثِّقت. وعموما، كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 55 في المائة من الحوادث المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وكانت كيفو الشمالية هي أكثر المقاطعات تضررا. وكانت نياتورا وماي – ماي الجماعتين المسلحتين اللتين ارتكبتا بشكل رئيسي ذلك العنف. كما نسبت بعض حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد وجماعة ماي – ماي مالايكا في مانييما. ومن بين الجهات الفاعلة الحكومية، كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن 30 في المائة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع فيما كانت الشرطة الوطنية الكونغولية مسؤولة عن 12 في المائة منها.

عاشرا – استراتيجية الخروج

54 – في 19 تشرين الأول/أكتوبر، اتفقت البعثة والحكومة على استراتيجية مشتركة للخفض التدريجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المبين في رسالة الأمين العام المؤرخة 26 تشرين الأول/أكتوبر والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/1041).

55 – ووفقا لتوجيه الأمين العام المتعلق بإعداد عمليات متجانسة ومتسقة لانتقال الأمم المتحدة، سيكفل نائب الممثلة الخاصة (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية) إجراء عملية شاملة لتفعيل وتنفيذ الاستراتيجية المشتركة من خلال العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، تمشيا مع النهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام. وسيضع كل من البعثة والفريق القطري خطة تنفيذية مشتركة تحدد أدوارهما ومسؤولياتهما ذات الصلة في تنفيذ الخطة الانتقالية للبعثة.

56 – وبدأت بالفعل العملية الانتقالية في كاساي وكاساي الوسطى. ففي 17 أيلول/سبتمبر، أُنشئت فرقة عمل متكاملة معنية بالمرحلة الانتقالية بالنسبة لمنطقة كاساي من أجل إعادة التنظيم الاستراتيجي لوجود منظومة الأمم المتحدة في مقاطعتي كاساي، تمهيدا لانسحاب البعثة، بحلول حزيران/يونيه 2021، ودعم سلطات المقاطعتين في مناطق بناء السلام الرئيسية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستقوم فرقة العمل بما يلي: (أ) تحديث خرائط البرامج في المجالين الإنساني والإنمائي؛ (ب) إجراء تحليل للميزات النسبية للوكالات والصناديق والبرامج فيما يتعلق بأولويات بناء السلام المحددة؛ (ج) تنسيق استراتيجية اتصال مشتركة. وللتخفيف من خطر حدوث ثغرة أمنية، قامت شرطة الأمم المتحدة، منذ 19 أيلول/سبتمبر، بنشر سبعة أفراد شرطة إضافيين مقدمين من الحكومات في كانانغا وستة أفراد آخرين مثلهم في تشيكابا. وعلاوة على ذلك، أعيد أيضا نشر فصيلتين من وحدات الشرطة المشكلة في كانانغا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، وستظلان هناك حتى إغلاق المكتب الميداني للبعثة. وفي كانانغا وتشيكابا، أطلق كل من شرطة الأمم المتحدة

والبرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مشروعا بشأن العمل الشرطي عن قرب ممولا من صندوق بناء السلام. وأطلق أيضا مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشروعاً إضافياً في تشيكابا بشأن الحوكمة الشاملة للجميع. وتمشيا مع النهج القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وجهود السلام، وضع كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الصيغة النهائية لبرنامج مشترك بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

57 - وبدأ كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ برامج مشتركة لدعم تنفيذ خطط الإصلاح الوطنية وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في قطاعي العدالة والشرطة. ويقوم أيضا كل من البعثة والبرنامج الإنمائي بوضع برنامج لتحقيق الاستقرار يركز على التحويل المستدام لمسار النزاع نحو السلام وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار.

58 - ووضعت شرطة الأمم المتحدة، في إطار شراكة مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، خطة مشتركة لدعم الشرطة الوطنية الكونغولية في تحسين سلامة الأسلحة المملوكة للدولة ومنع إساءة استخدامها. وتضمنت هذه الخطة آليات للرصد، بما في ذلك بعثات تقييم ميدانية مشتركة من أجل تتبع أثر هذه المبادرة وتقييمه.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

1 - تقييم أداء عنصري القوة الشرطة

59 - تمشيا مع التزامات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ركزت البعثة على كفالة مستوى عال من الأداء لعناصرها النظامية، مع اتخاذ خطوات في الوقت نفسه لتعزيز إجراءات حماية القوة، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19. فقد استؤنفت، في 14 أيلول/سبتمبر، عمليات تفتيش الوحدات العسكرية، التي كانت قد عُلقت بسبب الجائحة. وتم تفتيش أربع وحدات، منها ثلاث وحدات في لواء التدخل ووحدة في القطاع الأوسط. واعتُبر أداء وحدتين مرضيا ولم تتم الموافقة بعد على تقييمين. ووفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة الجديدة المتعلقة بالتفتيش، أدرجت عدة مؤشرات بالغة الأهمية في عمليات التفتيش الهدف منها قياس أثر عمليات الوحدات في مجال مسؤوليتها ذات الصلة، بما في ذلك خطط الدفاع، وإجراء الدوريات، وخطط وأنشطة حماية المدنيين، وعمليات حراسة القوافل، والتدريبات على مدافع الهاون والاتصالات. ووضع نظام مصفوفة جديد لمتابعة التوصيات والإجراءات على مستويات الوحدة، ومقر القطاع، ومقر القوة. وإضافة إلى ذلك، ساهم إدماج أفرقة المشاركة النسائية في الوحدات الرئيسية في تحسن أداء القوة، ولا سيما في مجالي التعاون المدني - العسكري والخدمات الطبية. وتمثل النساء 4,1 في المائة من مجموع قوام الوحدات التابعة للبعثة. وبلغت وتيرة العمليات مستويات مماثلة لتلك التي كانت موجودة قبل تفشي كوفيد-19، حيث قامت القوة بتسيير 15 039 دورية، ونفذت 11 عملية نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل.

60 - ومن المقرر إجراء تقييم أداء أربع من وحدات الشرطة المشكلة الست للفترة 2020-2021 في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، في بوكافو وغوما وبونيا وكينشاسا. ولم تعمل وحدة شرطة مشكلة واحدة حتى 12 تشرين الأول/أكتوبر، حيث وضعت الوحدة في الحجر الصحي بسبب حالات إصابة بكوفيد-19

تم تشخيصها في صفوفها. وأجرت وحدة الشرطة المشكلة السادسة تناوبها في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المتوقع أن تبدأ العمل في 10 كانون الأول/ديسمبر، في حين أن من المقرر إجراء أول تقييم لأدائها في 10 شباط/فبراير 2021. واتخذت خطوات لتعزيز فعالية هذه الوحدات، من خلال توفير معدات إضافية مملوكة للوحدات، وناقلات أفراد مصفحة، ومعدات لمكافحة الشغب، وشاحنات مدافع مائية، ومعدات منظومة جوية بدون طيار مجهزة للرؤية الليلية. ولزيادة تعزيز الاستعداد للعمليات، نظمت البعثة 533 دورة تدريبية مخصصة لوحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك التدريب على أساس السيناريوهات المشترك بين الشرطة والقوة التابعتين للبعثة، ودورات للتوعية بشأن منع سوء السلوك، ودورات بشأن إدارة النظام العام. وكانت أوجه القصور الرئيسية التي تم تحديدها وتجري معالجتها تتعلق بعدم كفاية أماكن الإقامة، والحاجة إلى تعزيز تدابير السلامة، بما في ذلك الدفاعات في محيط ثلاثة معسكرات في بيني وكينشاسا، ومعدات مملوكة للوحدات عفا عليها الزمن.

61 - وتشكل النساء 16,8 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. وتواصل البعثة القيام بالدعوة لتشجيع البلدان المساهمة بأفراد شرطة على زيادة عدد النساء من الأفراد والقادة في وحدات الشرطة المشكلة، بهدف تحقيق نسبة 25 في المائة من ضابطات الشرطة بحلول نهاية عام 2020.

62 - وأجرت البعثة تقييما فصليا لأداء 255 من ضباط الشرطة المقدمين من الحكومات، من بينهم 75 ضابطة. وتشمل معايير التقييم الكفاءة المهنية؛ والالتزام بالتصدي للتحديات المتعلقة بالحماية؛ وتحديد التهديدات الأمنية؛ والإنتاجية؛ وجمع المعلومات وتحليلها. وشهد تقييم الأداء العام زيادة من 81,81 إلى 81,90 في المائة. واستعرضت البعثة أيضا مجموعات المهارات الرئيسية لأفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في ضوء الاحتياجات التنفيذية الحالية في سياق التخطيط للمرحلة الانتقالية وأجرت ما مجموعه 40 عملية إعادة نشر داخل منطقة البعثة.

2 - التقدم على صعيد تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء

63 - أحرزت البعثة مزيدا من التقدم نحو تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، حيث وُضع إطار نتائجه في صيغته النهائية. وتم استعراض الإطار في ضوء الاستراتيجية المشتركة، وزيد في توسيعه تمشيا مع وضع الخطط التنفيذية للبعثة من أجل استراتيجيات المقاطعات، التي حددت نواتج البعثة على الصعيد الميداني. وأدى تحديد المؤشرات والنواتج إلى إسهامات في عدد من مسارات العمل التخطيطي، بما في ذلك وضع الميزانية القائمة على النتائج للسنة المالية المقبلة.

3 - أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية

64 - أثر تعليق عمليات التناوب لعدة أشهر سلبا على عمليات تكوين القوة والشرطة، التي أذِن بها مجلس الأمن في قراره 2502 (2019). وأرجئ تناوب وحدة من وحدات الشرطة المشكلة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في حين حدثت أيضا تأخيرات في تكوين وحدتين جديدتين من وحدات الشرطة المشكلة من أجل نشرهما في بيني وكاليمي. ومن المتوقع أن يكتمل تكوين وحدات الشرطة بحلول نيسان/أبريل 2021. وقد حدثت حالات نقص كبيرة في ضباط الأركان في مقر لواء التدخل ومقر القوة نتيجة لمغادرة ضباط أركان عسكريين تابعين للبعثة دون وصول من يحل محلهم في الوقت المناسب. وأسندت إلى مراقبين عسكريين مهام جديدة لسد الثغرات الحرجة. وعلاوة على ذلك، أدى تعليق عمليات

التناوب إلى مزيد من التأخير في تنفيذ عدة توصيات قدمها الفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز في تقريره، بما في ذلك نشر وحدة تحليل التهديدات حسب مواقعها الجغرافية.

65 - وحتى 25 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الفحوص قد أثبتت إصابة 171 من أفراد الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بكوفيد-19، وتعافى 149 فردا وتوفي 6 من أفراد البعثة بعد إصابتهم بالفيروس.

باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

66 - لم تسجل البعثة في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر أي ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين تورط فيها أفراد تابعون لها. غير أنه تم تسجيل ادعاءين بسوء سلوك جسيم لا علاقة لهما بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهما قيد التحقيق.

67 - وعلى نحو يعكس الالتزام في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بمساءلة حفظة السلام، استمرت البعثة في تنفيذ تدابير وقائية قوية ضد سوء السلوك، بما في ذلك التدريب، وتقييمات المخاطر، وإنفاذ عمليات حظر التجول، وإقامة مناطق محظورة. وفي سياق جائحة كوفيد-19، تواصل القيام بالتوعية المجتمعية بشأن سياسة الأمم المتحدة بـ "عدم التسامح إطلاقا" إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الغالب من خلال البرامج الإذاعية والرسائل النصية.

ثاني عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

68 - ظل ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومرافقها من الشواغل ذات الأولوية، تماشيا مع الالتزامات الواردة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وسُجل ما مجموعه 158 حادثًا ضد أفراد الأمم المتحدة ومرافقها، شملت 12 حادثا متصلا بالنزاع المسلح، و 50 حادثًا متصلا بالجريمة، و 81 حادثا متصلا بالاضطرابات المدنية، و 15 حادثا متصلا بالأخطار. ومن بين الموظفين المتضرّرين، كان 14 من الموظفين الدوليين (9 رجال و 5نساء) وكان 25 من الموظفين الوطنيين (20 رجلا و 5 نساء). ويمثل هذا زيادة بنسبة 107,8 في المائة عن الحوادث الـ 76 المسجلة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمكن أن تعزى الزيادة في عدد الحوادث إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 على السكان المحليين، مما أدى إلى زيادة في حوادث الإجرام والاضطرابات المدنية. وقد أحيلت القضايا كلها إلى السلطات القضائية، وتدعم البعثة التحقيقات والمحاكمات ذات الصلة.

69 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، بدأت من جديد أمام المحكمة العسكرية في كانانغا المحاكمة في قضية قتل خبيري الأمم المتحدة في كاساي وكاساي الوسطى في عام 2017. ونظراً للعدد الكبير من المتهمين في القضية، فقد تم تأجيل جلسات المحكمة لعدة أشهر بسبب جائحة كوفيد-19. وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، برّأت محكمة العمليات العسكرية 18 فردا من الشرطة الوطنية الكونغولية من ارتكاب جرائم مختلفة تتعلق بالهجوم على مكتب البعثة في بويكيني، ببيني، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومع ذلك، من المتوقع الآن توجيه تهم أيضا إلى قائد الشرطة الوطنية الكونغولية في ذلك الوقت. ولا تزال المحاكمة الثانية المتعلقة بذلك الحادث، الذي شمل مدنيين، مؤجلة.

ثالث عشر – الملاحظات والتوصيات

70 – لا يزال يساورني القلق إزاء تصاعد التوترات السياسية داخل الائتلاف الحاكم، الذي يمكن أن يقوض الاستقرار السياسي الهش، ويبدد المكاسب التي تحققت منذ انتخابات عام 2018 وما نتج عنها من انتقال سلمي للسلطة، ويحول الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية في الجزء الشرقي من البلد عن مسارها الصحيح. وبينما يعمل البرلمان ويتلقى مشاريع قوانين من الحكومة، فإن تعليق عمل مجلس الوزراء إلى أجل غير مسمى يوضح انقطاع التواصل داخل السلطة التنفيذية، وهو أمر مثير للقلق الشديد ويمكن أن يقوض الاستقرار المؤسسي في البلد. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى حل خلافاتهم عن طريق الحوار ووفقا للدستور وبما فيه المصلحة الكبرى لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

71 – ويشجعني الحوار البناء بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، مما أسفر عن صياغة استراتيجية مشتركة للانسحاب التدريجي للبعثة. وأكرر التزامي بكفالة أن تكون عملية انتقال البعثة ومغادرتها في نهاية المطاف متسلسلة، وأن تستند إلى الظروف الموجودة، وأن تكون مدفوعة بتطورات الحالة على أرض الواقع في كل مقاطعة من المقاطعات التي لا تزال البعثة موجودة فيها. وتحقيقا لهذه الغاية، أدعو الشركاء الدوليين إلى تقديم دعمهم الكامل إلى البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري للمساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لنقل مهام البعثة تدريجيا إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

72 – ولا يزال يساورني القلق إزاء التدهور في حالة حقوق الإنسان في المقاطعات المتضررة من النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتسم بتزايد عدد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تعزى إلى الجماعات المسلحة فحسب، بل أيضا إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية. وأدين بأشد العبارات استمرار الهجمات التي يتعرض لها المدنيون على أيدي الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأحث تلك الجماعات على أن تستجيب لندائي الداعي إلى وقف إطلاق النار على مستوى العالم، وأن تلقي أسلحتها.

73 – ويلزم بذل جهود متواصلة للمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لاعتماد وتنفيذ إصلاحات رئيسية في مجالي الحوكمة والأمن. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بالقيام، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعزيز المهام الأساسية للدولة، من خلال إصلاح قطاع الأمن، وتنفيذ إطار جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والسعي إلى وضع خطة قوية في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتهيئة بيئة حمائية تمكن المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار.

74 – وتثير الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال تتدهور لا سيما في المقاطعات المتضررة من النزاع، قلقا بالغا. وأود أن أشكر الشركاء الدوليين على مساعدتهم، وأشجعهم على مضاعفة جهودهم في هذا الصدد. وأهنئ جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين على الجهود المتضافرة لإنهاء الموجة الحادية عشرة من تفشي الإيبولا في الغرب. وإنني أدين بأشد العبارات الهجمات المسلحة على الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية وأدعو سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

75 – وقد اتُّخذت خطوات هامة نحو تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العام الماضي، رغم أن الحكومة والشعب لا يزالان يواجهان تحديات كبيرة تتطلب دعم البعثة والشركاء الرئيسيين للبلد على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة بقوامها

الحالي المسموح به من القوات وأفراد الشرطة وهدفيها الاستراتيجيين، وهما: (أ) حماية المدنيين؛ (ب) بسط الاستقرار وتقوية مؤسسات الدولة والإصلاحات الأساسية في مجالي الحوكمة والأمن.

76 - وستواصل البعثة الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية المنوطة بها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. ولا زلت أعوّل على الدعم الكامل من أعضاء مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والشركاء الإقليميين الرئيسيين لكفالة تنفيذ التحسينات المتوخاة في قوة البعثة في الوقت المطلوب، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها.

77 - وأود أن أشكر ممثلتي الخاصة، ليلى زروقي، على دورها القيادي القوي وتفانيها. وأود أيضا أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة، ولمكتب مبعوثي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، وللبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التزامهم المستمر بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

MONUSCO

DECEMBER 2020

UNITED NATIONS
Geospatial

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
ANGOLA
ZAMBIA

HQ MONUSCO
HQ UNPOL
MP BANGLADESH
FPU EGYPT
FPU BANGLADESH

National capital
Provincial capital
Town, village
Airport
International boundary
Military sector boundary
Administrative boundary
Main road
Secondary road
Railway

0 150 300 km
0 100 200 mi

0 20 40 km
0 20 40 mi

HQ Northern Sector
HQ Southern Sector
HQ Central Sector
HQ Force
HQ FIB

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Map No. 4412 Rev. 39
Dec 2020